

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرواية السابعة تجاه إثبات المواسعة

«و منها: ما عن السيد ابن طاوس في رسالة المواسعة عن كتاب الحسين ابن سعيد، عن صفوان، عن العيسى بن القاسم: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أو نام عن الصلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى؟ فقال: إن كانت (المنسية هي) صلاة الأولى فليبدأ بها (تربيها) وإن كانت (المنسية) صلاة العصر (فتذكرها لدى الغروب) صلى العشاء (الحاضرة الشامل استعمالها للمغرب أيضاً) ثم صلى العصر (فلا فورية للفائدة)» [1].

و قد اشتغل الصراع في تشریح «الأولى» و لهذا قد أبدى الشیخ الأعظم ثلاث احتمالات حیالها قائلًا:

بناء على أن المراد بصلاة الأولى:

1. هي مطلق الصلاة التي بعدها صلاة، فتعم المغرب (أي الظهر و العشاء) فتصبح الأولى منهما هي الظهر و المغرب) و يكون المراد بوقت الصلاة الأخرى: وقتها (الفضيل) الذي هو وقت اضطراري لـ الأولى».

مما يعني أن فضيلة الصلاة الحاضرة - أي أمدها الاختياري - قد انتهى، و اعلم أن تفسير «الاختياري و الاضطراري» بالفترة الفضيلة يُعد مصطلحاً شائعاً لدى الروايات و الفقهاء، وبالتالي عليه أن يتبدأ الحاضرة لدى أمدها الاضطراري - أي انعدام الفضيلة - بحيث يصل إلى المغرب لدى فضيلة العشاء - أي اختياري العشاء - و يصل إلى الظهر لدى فضيلة العصر - أي اختياري العصر - فعليه، إن «الأولى» تُحسب من الظهر و المغاربة.

ثم شرح الشیخ الأعظم نقاط الروایة قائلًا:

«فيكون حاصل الجواب: أن الصلاة الأولى مع بقاء وقتها الاضطراري (الذي سيبدأ حينها وقت فضيلة العصر و العشاء وبالتالي يُقدم (الأولى) على الصلاة الأخرى (الحاضرة الثانية) و أما مع فوات وقتها مطلقاً (اضطراراً و اختياراً فأصبحت فائدة) فيقدم عليها الحاضرة (إذ ظاهر الروایة هو أنه لو نسي صلاة العصر لا بدأ بالعشاء الحاضر ثم يقضي الفائدة).

2. و يمكن أن يراد من الصلاة الأولى «صلاة الظهر» (كنموذج فحسب) لشيعه إطلاقها عليها في الأخبار، و كونها أول صلاة صلاتها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، لكن تخصيصه بالذكر من باب المثال، فيعم حكم المغرب أيضاً (أي يصل إلى مطلق الصلاة المسقبة بحيث لو غربت الشمس فيصل إلى أولى المغاربة بداية).

3. و يحتمل أن يراد بـ «الأولى» خصوص الظهر (لقرينة المقابلة في الروایة فلا يُعد الظهر تمثيلاً فحسب) فيكون وجه تقديم الظهر

المنسية على العصر أنه: «لا صلاة بعد العصر» (ولهذا قد أطلق عليها «الأولى» نظراً لتأخر العصر عنها). [2]

وفي الرواية احتمالات آخر باعتبار رجوع كلٍ من الضمير في قوله: «و إن كانت» و قوله: «فليبدأ بها» إلى كلٍ من الحاضرة والمنسية، إلا أنَّ الأظهر ما ذكرنا (أي عود الضمير إلى المنسية فحسب) مع أنَّ دلالتها (للمواسوسة) على تقديم العشاء الحاضرة على العصر المنسية (الفائت) واضحة على كل حال.». [3]

محادثات صاحب الجوادر حول الرواية السابعة

لقد مجَّدَها الجوادر بدايةً ثم حذَفَ الأوهام عنها قائلًا:

«الذي هو في أعلى درجات الصحة، الواجبُ حمله:

1. بقرينة كون الإمام (عليه السلام) المجيب (فإنَّ الإمام قد أطلق كلمة «الأولى» – لا السائل – فتَمْتَلك ميزةً دلاليةً حينئذ).
2. و جلاء الرَّاوِيَينَ (عيسى بن القاسم و صفوان، حيث لا تُقضى صلاتهما).
3. و إثبات (حسين) ابن سعيد له في كتابه.

(حمله) على إرادة أولى الصَّلاتينَ من الأولى فيه: كالظهور بالنسبة إلى العصر والمغرب بالنسبة إلى العشاء أي الفريضتان المشتركتان في وقت الإجزاء، المختلفتان في وقت الفضيلة والاختصاص.

ولما كان دخول الوقت الذي هو في السؤال شاملًا:

1. لدخول وقت فضيلة الأخرى (لا فوت أصل الصلاة فحسب) بل لعلَّ السائل كان يتوجهُ انتهاءً وقت الأولى بدخول وقت فضيلة الثانية.

2. ولدخول وقت صلاةٍ لا تشاركها السابقة في الصحة فيه (كوقت الاختصاص).

أراد الإمام (عليه السلام) بيان ذلك كله، فقال:

– إن كانت المنسية صلاة الأولى أي الظهر أو المغرب و لم يذكرها حتى دخل وقت (فضيلة) الصلاة التي بعدها، فليبدأ بها (الحاضرة) أداءً، لأنها (الحاضرة) تشاركها (الأولى) في الصحة فيه.

– وإن كانت غير ذلك كصلاة العصر أو الظهر بالنسبة إلى المغرب أو العشاء أو الصبح فليُحصل العشاء مثلاً التي هي الحاضرة ثم يصلِّي العصر الفائتة، فيكون لفظ العشاء و العصر في الخبر المزبور من باب المثال (فبالنالي قد استبان جلياً أنَّ «الأولى» هي أولى الصَّلاتينَ لا خصوص الظهر أو المغرب).

و إن أبيت إلا حمله (الأولى) على الفرق بين الظهر و العصر فتقديم الأولى (الظهر) على الحاضرة التي هي العشاء مثلاً، (فالمحاضقة) بخلاف الثانية (أي أنَّ العصر لا تسبِّق العشاء بل العشاء هو المقدم فالمواسوسة) و يكون بعضه شاهداً للمواسوسة (أي القسم الثاني) و

بعضه للمضايقة (أي القسم الأول) أمكن الاحتجاج به بأن يقال: إن الواجب - بعد ملاحظة عدم القول بالفصل من الطرفين - حمله على التخيير إذ مثاليه: «إبدأ بالحاضرة (أو) إبدأ بالفائتة».

وربما ذكر فيه وجوه أخرى أيضاً إلا أن الجميع مشتركة في تقديم الحاضرة على الفائتة، فعلى كلّ حال هو دال على ذلك في الجملة، و العكس إما غير معلوم أو يجب الجمع بالتخيير كما عرفت، فتأمل..». [4]

-
- [1] رسالة السيد ابن طاوس: ٣٤٢ و البحر ٣٢٩:٨٨ و المستدرك ٤٢٨:٦، ٧١٥٠.
 - [2] الوسائل ٢١٣:٣ الباب ٦٣ من أبواب المواقف الحديث ٥.
 - [3] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضايقة). ص315 قم – ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
 - [4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص58 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.